

سورية: حملة للإفراج عن 12 ناشطاً مؤيداً للديمقراطية قيد المحاكمة

تطلق منظمة العفو الدولية اليوم حملة من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن 12 ناشطاً مؤيداً للديمقراطية تجري محاكمتهم حالياً في سورية. وتعتبر المنظمة الأشخاص الإثني عشر جميعهم سجناء رأي اعتُقلوا مجرد دعوتهم إلى الإصلاح الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وتهيب بالسلطات السورية إسقاط جميع التهم الموجهة إليهم.

وكان النشطاء قد أوقفوا عقب مشاركتهم في اجتماع عقده في ديسمبر/كانون الأول 2007 ائتلاف معارض يتمتع بقاعدة واسعة هو إعلان دمشق من أجل التغيير الوطني الديمقراطي. كما أُلقي القبض على العشرات من المشاركين الآخرين، لكن تم فيما بعد إخلاء سبيلهم بدون تهمة.

وتجري محاكمة النشطاء الإثني عشر أمام محكمة الجنايات في دمشق بتهم غامضة الصياغة تُستخدم بصورة متكررة ضد مؤيدي الإصلاح بينها "إضعاف الشعور القومي". ومن المتوقع صدور الحكم في 29 أكتوبر/تشرين الأول. فإذا أُدينوا، فقد يواجهون حكماً بالسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً.

وقد شابت إجراءات المحاكمة حتى الآن تجاوزات خطيرة. إذ احتُجز النشطاء الإثنا عشر في البداية بمعزل عن العالم الخارجي طوال عدة أسابيع، قال معظمهم إنهم تعرضوا خلالها للضرب والإكراه للتوقيع على "اعترافات" ملفقة. ولم يتم التحقيق في مزاعمهم. وجرى تقييد حقهم في مقابلة محامين، بينما مُنع المحامون أنفسهم من الحصول على نسخ من ملف القضية.

وقد دعا إعلان دمشق من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الحكومة السورية إلى وقف حالة الطوارئ النافذة منذ العام 1963، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، والسماح للمنفيين السوريين بالعودة الآمنة، وإلغاء القانون الذي يعاقب على الانتساب إلى عضوية الإخوان المسلمين بالإعدام والتقييد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على ، قمع المعارضة: محاكمة النشطاء المؤيدين للديمقراطية في سورية (رقم الوثيقة: MDE